



فعالية مؤشرات النظام التشغيلي لجهاز الانذار المبكر في الوقاية من خطر الديون المتعثرة على البنوك، دراسة حالة الجزائر

The Effectiveness of Operating System Indicators for Early Warning Device in Preventing the Risk of Non-Performing Loans on Banks

أ.د بن اشنهو فريدة

ط.د مخي نادية *

مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي،

مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي،

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

benachenhouf@gmail.com

nadia.mokhbi@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2024/06/19

تاريخ القبول: 2024/05/30

تاريخ الإرسال: 2024/03/26

ملخص:

تهدف الورقة البحثية الى تسليط الضوء على أهم تحديات البنوك، و المتمثلة أساسا في خطر تعثر الديون، بحيث يعد هذا التحدي المتجدد من بين أهم الأسباب الموجبة لتأمين جدار مناعي فعال يقاوم التغيرات الزمنية و البيئية و يشكل جملة من التدابير الوقائية القادرة على العمل كنظام استباقي للإنذار المبكر، وقد خلصت الدراسة بالإشارة الى حالة الجزائر، الى أن استحداث مؤشرات مرنة للتعثر و تعزيز كفاءتها في تفعيل نظام الانذار المبكر بهدف التخفيف من الآثار السلبية للديون غير المنتجة و حوكمة ادارة معالجة الديون عن طريق وضع خطط علاجية فعالة، يسهم الى حد بعيد في التخفيف من اثر التعثر على الأهداف الاستراتيجية للبنك خاصة و على النظام المالي عموما.

الكلمات المفتاحية: التعثر، نظام انذار مبكر، مؤشرات التعثر، الديون المنتجة، الديون المتعثرة.

Abstract :

The research paper aims to shed light on the most important challenges facing banks, mainly the risk of debt default. This recurring challenge is among the main reasons for establishing an effective immune barrier that resists temporal and environmental changes. It consists of a set of preventive measures that can act as an early warning system. The study concluded that the introduction of flexible indicators for default and enhancing their efficiency in activating the early warning system aims to mitigate the negative effects of non-performing debts and govern the management of debt treatment by developing effective remedial plans. This significantly contributes to mitigating the impact of default on the bank's strategic objectives, especially on the financial system as a whole.

Key Words: Default, Early warning system, Indicators of default, Productive debt, Bad debt.

JEL Classification: G31

* مرسل المقال: مخي نادية (nadia.mokhbi@univ-tlemcen.dz)



المقدمة:

يعتبر التمويل ومنح القروض بمثابة العمود الفقري للعمليات المصرفية حيث أنها تمثل النسبة الأكبر من هذه العمليات وتشكل من محفظة تضم على اختلاف أنواعها الغالبية العظمى من موجودات المصرف وهي بذلك تمثل أهم مصادر أرباح المصرف الى جانب مساهمتها القوية في خدمة و دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث أنها تعتبر الشريان الرئيسي في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

و بالمقابل فإن الديون المتعثرة والمسماة ايضاً الديون غير المنتجة أو المشكوك في تحصيلها تعد من الأخطار المتوقعة بالنسبة لسوق ائتماني تسوده المظاهر الاقتصادية من منافسة وتقلبات الاسواق ومخاطر التشغيل وعدم انتظام السداد. و عليه فإن حقيقة امكانية تجنب الوقوع في التعثر تعتبر أصعب تحدي، مما يستوجب الإستنفار الدائم للأنظمة المصرفية للحلول دون وقوع خسائر كبيرة قد يتكبدها البنك بصفة خاصة و النظام المالي ككل، لما له من تداعيات متشعبة قد تمتد اثارها الى حصول أزمات مالية وما يحول دون ذلك هو وجود نظام إنذار مبكر وفعال، من شأنه العمل كحاجز دفاع أولي ووقائي يخفف من اثار التعثر و يساهم في تطويق الخطر و تجنب انتشار عدوى التعثر الى باقي النظام المالي .

هذا ما تستعرضه هذه الورقة البحثية التي تبحث في الإشكالية الآتية:

كيف يمكن لوجود نظام للكشف المبكر لخطر عدم التسديد أن يساهم في الوقاية من خطر الديون المتعثرة؟ وما هي متطلبات تفعيل وحوكمة هذا النظام في ظل التحديات المصرفية العالمية المتجددة؟

فرضيات البحث:

- التحليل الائتماني وحده غير كاف لضمان انتاجية الديون .
- عدم الكشف المبكر لتعثر الديون من شأنه تعقيد ادارة و معالجة الخطر مما يؤدي لضباغ فرص الحلول الاستباقية لتجنب تأزم الوضعية المالية و القانونية.
- وجود نظام للكشف المبكر لخطر التعثر، يضم مؤشرات ذات قوة استدلالية يعتبر خط دفاع مهم في النظام البنكي .

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي المناسب في طرح و معالجة الإشكالية، من خلال استعراض لأهم المراجع و البحوث التي لها علاقة بالموضوع و تحليل لمعطياتها و نتائجها للوصول الى نتائج تساهم في اقتراح توصيات تعزز هدف الدراسة .

أهداف البحث: يهدف البحث الى التوعية بمدى أهمية استحداث مؤشرات قوية لنظام الكشف المبكر و تحديد المخاطر المؤدية لعدم التسديد قبل نشوؤه للتخفيف من الانعكاسات السلبية للتعثر على ربحية البنوك و تعزيز القدرة على التصرف بشكل استباقي و اتخاذ التدابير من أجل المحافظة على الديون المنتجة عن طريق :

- المحافظة على نوعية جيدة ومنتجة من الديون.
- القدرة على التصرف بشكل استباقي واتخاذ التدابير الوقائية لتخفيف المخاطر.



• إيجاد واستخدام نظام انذار مبكر يساعد على تحديد المخاطر عند نشوئها وبالتالي تخفيف مخاطر بروز الديون المعدومة .

• تعزيز فعالية انظمة الانذار المبكر في تخفيف الانعكاسات السلبية على ربحية المصارف.

أهمية البحث: يستحوذ موضوع القروض المتعثرة على اهتمام واسع من مختلف الفاعلين و اصحاب القرار و الباحثون المختصون ، فقد زادت أهميته بشكل كبير مع تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008 ، التي ابرزت عديد الثغرات في جانب ادارة الائتمان و منح القروض ، مما أوجب إعادة صياغة لنموذج عمل البنوك و سد الفجوة التي تقيد الهدف الرئيسي المتمثل أساسا في تحقيق الربح عند محاولة المعادلة بين تشغيل أقصى للموارد المالية للبنك و في الوقت ذاته تفادي المخاطر الائتمانية ، و لتجنب الوصول الى مراحل متقدمة من التعقيد في ادارة التعثر فان وجود نظام انذار فعال في الجهاز المصرفي و تعميمه على الجهات ذات العلاقة ، كفيل بحماية البنك بشكل خاص و النظام المصرفي و المالي عموما.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى : Jan Babecký, Tomáš Havránek و آخرون ، ورقة بحثية بعنوان : developed Banking, Debt, And Currency Crises Early Warning Indicators For Countries، البنك المركزي الأوروبي ، 2012 ، تناولت الدراسة بناء واستكشاف بيانات ربع سنوية لأكثر من 40 دولة في سلسلة الازمات المالية خلال الفترة الممتدة من 1970-2010 باستخدام نموذج انذار يضم مؤشرات مركبة (محلية و علمية).و تأكدت الدراسة على أن الاضطرابات المصرفية تعتبر أكثر تواترا في الاقتصاديات المتقدمة و أن أزمات العملة والديون تسبقها عادة أزمات البنوك ، ولكن ليس العكس ، و أضافت الدراسة أن تحديد الإنذار المبكر ومؤشرات الأزمات الخاصة بالاقتصاديات المتقدمة تسبقها حدوث طفرات في النشاط الاقتصادي على وجه الخصوص تظهر كمؤشرات في معدلات نمو الائتمان الخاص المحلي ، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع أسعار سوق المال و زيادة الناتج المحلي الإجمالي في العالم والتضخم ، وخلصت الدراسة الى أن استخدام مؤشر تحذير مركب يزيد من فائدة النموذج عند مقارنته باستخدام مؤشر واحد (الائتمان الخاص المحلي).

الدراسة الثانية: Nga Phan Thi Hang "Policy recommendations for controlling credit risks in commercial banks after the Covid-19 pandemic in Vietnam" , Cogent Economics & Finance (2023)، تناولت الدراسة تحليل أثر وباء كوفيد-19 بعد أن قام 30 بنكا بإدراج ديون معدومة تزيد عن 113 تريليون دونج فيتنامي، بزيادة قدرها 26% مقارنة بعام 2020. والذي أوجب حاجة البنوك إلى الحلول الإدارية اللازمة والمناسبة للتكيف مع الوضع الجديد لضمان أنشطة ائتمانية آمنة ومستدامة. وتحلل هذه الدراسة بعض المشاكل الحالية والأسباب الرئيسية لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية، عن طريق تحليل بيانات أولية من استبيانات تفصيلية تم توزيعها مباشرة على 300 من مديري مخاطر الائتمان بناءً على



عملية عشوائية إعتمدت في منهجيتها الإحصاء الوصفي، ومقارنة وتحليل وتجميع التقارير الإحصائية لأكثر من 60% من البنوك التجارية المتضررة من كوفيد-19 من حيث المخاطر الناجمة عن الذاتية والمخاطر الناجمة عن أسباب موضوعية. ولذلك، تشير النتائج إلى العديد من التوصيات المتعلقة بالسياسات لتقليل مخاطر الائتمان للبنوك التجارية الفيتنامية بعد جائحة كوفيد-19

الدراسة الثالثة: محمد يحي

الرشيدي (الوسائل الوقائية و العلاجية للتعامل مع للديون المتعثرة من منضور الاقتصاد الإسلامي في ظل تفشي وباء كوفيد 19 ، تأكد الدراسة على أنه بالرغم من المعوقات التي تواجه البنوك الاسلامية منذ نشأتها الا أنها حققت نموا و تطورا واضحا على المستوى العالمي و أنها كباقي البنوك الربوية تواجه تحديات و مخاطر أهمها الديون المتعثرة التي ازدادت معدلاتها بسبب الوضع الصحي العالمي-وباء كوفيد -بحيث ناقشت الدراسة دور الاقتصاد الإسلامي في معالجة الديون المتعثرة، وخلصت الورقة إلى أن الاقتصاد الإسلامي تميز بوسائل وقائية وعلاجية للديون المتعثرة ، وأوصت هيئات الرقابة الشرعية ومجالس الفتوى بإعادة النظر في المسائل الفقهية المتعلقة بعقود المعاملات المتضمنة بعض صور المداينة ، والعمل الجاد في تطوير العقود التي تحتوي على بعض المعاملات المبنية على الديون بما يتناسب مع هدف الاقتصاد الإسلامي في الحفاظ على نظام المديونية من التعثر، كما أوصت المصارف الإسلامي بتبني رؤية الاقتصاد الإسلامي في معالجة الديون المتعثرة بغية استرداد الأموال وإعادة استثمارها بما يعود بالنفع للمجتمع ويساعد في تحقيق الاستدامة المالية للقطاع المصرفي.

I. مفهوم التعثر

بالرغم من أن العملية المصرفية خاضعة لسياسات ومعايير محلية وعالمية تهدف إلى تخفيف المخاطر الائتمانية المحتملة، وعلى الرغم من الدراسات التي تقوم بها المصارف قبل منح التسهيلات المصرفية، إلا أن التعثر وعدم القدرة على السداد يبقى قائما بسبب احتمال وقوع أحداث قد تؤدي إلى الإخلال بالسداد خصوصاً أن العملية الائتمانية تعتمد في الدرجة الأولى على تدفقات نقدية متوقعة، فالتمويل البنكي هو المنتج المصرفي الرئيسي، إذ يمكن أن تؤدي حالات عدم السداد (المحتملة) إلى عدم القدرة على تمويل مشاريع جديدة و توسيع محفظة الائتمان .

1. تعريف التعثر:

التعثر هو عدم تمكن العميل من سداد التزاماته المستحقة في التاريخ المتعاقد عليه لأي سبب من الأسباب سواء كان إعسارا، افلاسا أو ممانلة أو غيرها من الأسباب.

2. أسباب التعثر:

إن الديون المتعثرة هي من المشاكل الرئيسية التي تواجه المصارف في جميع الدول؛ وقد وضعت لجنة بازل الأسس المصرفية لعملية التسليف - المعيار IFRS وقياس إدارة مخاطر الائتمان (كنعان، 2021). كما وأن المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9، عدد معايير تصنيف الديون ضمن ثلاث مراحل مؤكدا على ضرورة تبويب التعرضات الائتمانية واعتماد التصنيف والقياس ونظام التصنيف الائتماني الداخلي بهدف تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة وتلافي



الأعباء الناتجة عن الديون نظراً لانعكاساتها على الأموال الخاصة للمصرف وأرباحه وقدرته على الإقراض ودوره في التنمية الاقتصادية، و ما يحول دون ذلك من الأسباب يختلف باختلاف المسببات و هي على سبيل الذكر لا الحصر تتمثل فيما يلي:

1.2 الأسباب المتعلقة بالزبون :

- التعثر المالي للعميل الذي قد يكون سببه نقص الخبرة و الكفاءة التشغيلية أو الإستثمار في مشاريع ذات مخاطر عالية.
- إنعدام الشفافية أثناء تقديم الطلب فيما يخص البيانات و المعلومات المالية.
- المماطلة و فساد النية في التسديد نتيجة غياب روح المسؤولية.
- إستخدام التمويل لأغراض أخرى غير التي بني على أساسها العقد.

2.2 الأسباب المتعلقة بالبنك:

- عدم توزيع مخاطر التمويل و تركزه في قطاع معين .
- عدم فعالية دراسة الجدوى من التمويل و نقص الكفاءة التشغيلية لموظفي البنك مما يؤدي بعدم تقييم دقيق لحاجيات التمويل للعميل.
- تزوير الضمانات بتواطؤ من داخل البنك (انعدام روح المسؤولية و فساد الذمة)
- ادخال تعديلات على شروط العقد قد تحوي في طباقها تجاوزات لا تراعي الحالة المالية للزبون.
- تجاوز سقف الموافقة على الطلبات المؤقتة للتمويل.

3.2 أسباب أخرى :

- أسباب اقتصادية كالأزمات المالية العالمية إلى جانب تذبذب في أسعار المواد الخام نتيجة عدم استقرار أسعار الصرف (التجارة الخارجية).
- الركود الإقتصادي و التضخم و سياسة الدولة في تسيير بعض القطاعات .
- أسباب سياسية كالنزاعات الإقليمية و الدولية.
- أسباب محلية كعدم إستقرار التنظيمات واللوائح التشريعية و القانونية للبنك المركزي، وكذا إستحداث تغييرات مفاجئة في القوانين الجبائية المتعلقة بالتمويل و المعاملات المالية
- الكوارث الطبيعية (كالزلازل و الفيضانات) و الأزمات الصحية (الأوبئة و سياسة العزل لمنع إنتشارها)

3. مؤشرات العثر:

كل ما ذكر من أسباب أنفا يعتبر كإنذار مبكر لإمكانية وقوع مشاكل في عملية التمويل و يوحى بالتعرض للتعثر ، و ينبه إلى ظهور مؤشرات الخطر و عدم القدرة على التسديد سواء تعلق الأمر بمعاملات العميل و بياناته أو بفعالية البنك في تسيير السقوف التمويلية و معالجة التعثر و من بين أهم المؤشرات التي يستدل بها على الوقوع في حالة التعثر ما يلي:



1.3 مؤشرات الميزانية (مؤشرات مالية):

التناقص في رأس المال العامل يعد أهم مؤشر على دخول الشركة في تعثر مالي الى جانب تراجع في معدل الربحية و الإحتياط و في بعض المرات قد يكون اللجوء للإقتراض من الموردين عن طريق أوراق الدفع لتمويل دورة الإستغلال مؤشرا لتعسر في القدرة على الدفع الى جانب غياب الشفافية في التسيير التي تظهر غالبا في التصريحات الضريبية .

2.3 مؤشرات تتعلق بتتبع حساب العميل لدى البنك:

تكرار انكشاف و تباطي الحساب الجاري للعميل و عدم إنتظام في عمليات السحب و الإيداع بالإضافة إلى أهم مؤشر وهو رفض الصكوك المسحوبة على العميل بسبب عدم كفاية الرصيد، تأخر تسديد المستحقات و طلبات تأجيل الأقساط و جدولة الديون و دخول العميل في معاملات مع بنوك أخرى في نفس الفترة و طلب تسهيلات منها ، كل ذلك يعد مؤشرا على وقوع خطر التعثر المالي للعميل.

3.3 مؤشرات غير مالية (سلوكية):

من بين المؤشرات التي تعبر عن الأهلية السلوكية للعميل في السوق ، نجد مثلا ظهور دائنين لم يفصح عنهم و سمعة سيئة تتجلى في اتباع سلوك المراوغة و الماطلة في دفع الاقساط و في بعض الأحيان تغيير المسير نتيجة مشاكل في الادارة ، أو انعدام الثقة و التفاهم مابين الشركاء قد تصل أحيانا الى حل الشركة أو الدخول للمحاكم ، مما يعرض البنك للنزاع و مواجهة خطر عدم التسديد.

4.3 مؤشرات تفاعلية (خارجية) :

يقصد بها ، كل ما من شأنه أن يتفاعل و يؤثر بشكل غير مباشر في المعاملات المصرفية و المذكورة انفا في شكل مسببات التعثر الإقتصادية و الجيوسياسية و البيئية و القانونية و التي تعتبر كمؤشر لحدوث تذبذب أو إعسار في الدفع و لا تقل أهمية عن المؤشرات المالية والسلوكية التي تستوجب دراسة وتحليل ، فهي الأخرى غير متوقعة و تستوجب أخذها بعين الاعتبار سواء عند اتخاذ قرار منح القرض أو عند معالجة التعثر (العربي، 2023).

4. طرق قياس التعثر في السداد:

ان البنود المالية تشمل العديد من المصطلحات المرتبطة بالتأخر في السداد، المعروفة أيضا باسم المخاطر الائتمانية. تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم سداد المبالغ المستحقة للديون أو الفوائد في الوقت المناسب، وتتأثر درجة هذه المخاطر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العامة. ويتم قياس هذه المخاطر باستخدام نسب ومؤشرات مالية، ومن بين أهم هذه النسب:

1.4 نسبة الخسائر المخصصة للقروض إلى القروض والتسهيلات :

تظهر هذه النسبة مدى القروض التي لم يتم سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة، سواء بسبب عدم القدرة على السداد أو عدم الرغبة في ذلك، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية على المصرف.



2.4 نسبة القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول :

تقيس هذه النسبة حجم القروض التي يمكن للمصرف منحها استنادًا إلى إجمالي الأصول المتاحة، مما يساهم في تحقيق العوائد المأمولة وحماية أموال المودعين.

عندما ترتفع هذه النسب، قد يواجه المصرف أزمات مالية ومخاطر إضافية مرتبطة بمنح القروض، مما يجعل تحقيق التوازن النسبي بين القروض والأصول ضروريًا لضمان استقرار المصرف.

5. أشكال التعثر المالي : (بلخير، 2023)

1.5 المماطلة: ترجع أساسًا إلى فساد نية العميل في أداء الدين أو امتناعه عن التسديد في التواريخ المتفق عليها مسبقًا دون وجود أسباب لتعسر التسديد.

2.5 الإعسار: وهي الحالة التي تثبت فيها الأدلة لعدم وجود نية المماطلة و ذلك بوثائق تدعم الموقف المالي للعميل وتبرر أسباب الإعسار.

3.5 الإفلاس: ينتج الإفلاس عن تدهور الحالة المالية للعميل أو الشركة و يتم ذلك بعد عدم المقدرة على السداد نتيجة تعاضم الدين و استيفاء كل الحلول التي تحول دون الوصول إلى حالة الإفلاس .

4.5 وفاة المدين: في هذه الحالة تحال بقية الأقساط إلى الشركة التي قامت بالتأمين على التمويل و تتم تصفية الدين بعد التفاوض مع شركة التأمين.

II. مراحل التعثر:

يمر التعثر بمراحل بدءًا من ظهور مؤشراتته إلى حدوث الأزمة بمرحلتين هما مرحلة ما قبل النزاع و مرحلة النزاع، قد ينتهي التعثر في المرحلة الأولى دون المرور إلى المرحلة الثانية- في بعض الحالات الاستثنائية -وتمثل عمليًا فيما يلي:

الشكل 1: مرحلة ما قبل النزاع





أما مرحلة التنازع فهي تتميز بـ:

- أ - محاسبيا: بعد استنفاد جميع الحلول الودية مع العميل في اجراءات التحصيل و بإنقضاء الفترة القانونية للتحصيل الودي، اعتبارا من تاريخ نشأة التعثر الى آخر اجراء، يقوم البنك بتصنيف الحساب المتعثر من دين عامل الى دين غير عامل و بالتالي إنشاء قيود محاسبية خاصة بتسيير الديون المتعثرة و يليها مباشرة إعلام الإدارة للبدء بإتخاذ اجراءات المنازعات و فتح ملف خاص بتحصيل الدين قضائيا.
- ب- اداريا: يتم رفع دعوى قضائية و مباشرة تحصيل الضمانات العينية و ارسال حجوزات بنكية على حسابات العميل في البنوك الزميلة ان وجدت.

III. الجهاز المناعي للبنك للحد من حالات التعثر:

1. التقيد بمعايير منح الائتمان:

- يعتبر التقيد بمعايير منح الائتمان (المصرفية، 2012) المنبثقة عن لجنة بازل بمثابة خط الدفاع الاول للوقاية من خطر التعثر و تجنب الأضرار الناتجة عن عدم التسديد و بالتالي فإن تقوية هذا الخط أصبح ضرورة ملحة و حتمية استراتيجية لضمان دقة و سرعة و فعالية إدارة الائتمان عن طريق التركيز على النقاط التالية:
- ضرورة تبويب التعرضات الائتمانية واعتماد التصنيف والقياس ونظام التصنيف الائتماني الداخلي بهدف تحديد الحسائر الائتمانية المتوقعة (عبيد، 2019).
 - إعتداد المعايير بطرق دقيقة في تحليل الجدارة الائتمانية للعميل بمنح عملية الائتمان مرونة أكثر في السيطرة على المخاطر.
 - التأكد من الضمانات المقدمة و مدى امكانية تحصيلها في حال التعثر ومراجعة قيمتها السوقية لتجنب عدم تغطيتها لقيمة التمويل .
 - المتابعة المستمرة لمعاملات العميل و التدقيق في الوثائق .
 - رصد حركة رصيد العميل و تتبع وجهات صرف التمويل.

2. تلبية المتطلبات التنظيمية:

- ان المزيد من الشفافية والوعي وتوحيد المعلومات سواء تعلق الأمر بمختلف أنظمة البنك الممول أو مع باقي الأجهزة المصرفية يعتبر خط وقاية مهم يساهم في الحلول دون تعثر الديون الى جانب دعم المعرفة الجيدة بكيفية انتقاء الديون المنتجة و تجنب المشكوك في تحصيلها عن طريق اتخاذ جملة من التدابير الاستباقية من بينها ما يلي:
- تكثيف الدورات التدريبية لموظفي دائرة التمويل و تطوير مهاراتهم .
 - التقييم مستمر لدائرة معالجة الديون المتعثرة و تعزيز تطويرها.
 - فصل وضمان استقلالية إدارة المخاطر ومعالجة الديون عن إدارة منح التمويل.
 - العمل على الالتزام بالتوصيات المقدمة من ادارة المخاطر في عمليات منح التمويل .



3. تشخيص و تحديد مؤشرات التعثر:

إن عملية تقييم و مراجعة وتحديث مؤشر التعثر، لم تعد معقدة كالسابق بفضل تكنولوجيا المعلومات و ما توفره من بيانات ذات جودة ومستوى عالي من الدقة و سرعة فائقة في الوصول للمعلومات المطلوبة، سواء تعلق الامر بالتقارير المالية للمحفظة الائتمانية للبنك أو تلك المعلومات الخاصة بالعميل التي يتم تجميعها من مختلف الجهات الحكومية كالضرائب و القضاء و غيرها، كذلك بيانات السوق و مستويات الاسعار من شأنها أن توحى بوجود مؤشر للتعثر، و من بين أهم و أحدث النماذج المعتمدة في تقييم مرونة المحفظة الائتمانية للبنك نجد اختبار الإجهاد الذي أصبح أداة أساسية للبنوك لتقييم قدرتها على تحمل السيناريوهات الاقتصادية الضارة.

و عليه فإن وجود قاعدة بيانات قوية لتجميع المعلومات و اتاحتها عند الطلب للإدارة المخاطر، كفيل بأن يجنب البنك مخاطر الائتمان وتبعاتها و قد خططت البنوك خطوة هامة في مجال ادماج التكنولوجيا في ارساء قواعد بيانات ضخمة و شاملة ودقيقة تتضمن سلاسل زمنية طويلة للعمليات التشغيلية في البنوك

4. أثر التعثر على الفعالية التشغيلية للبنوك:

تتسبب القروض غير العاملة التي لم تتم تسويتها إلى إضعاف قدرة البنوك على تحقيق الفعالية التشغيلية و بالتالي فهي تحول البنوك من مركز دعم إقتصادي الى نقطة ضعف في حلقة التنمية وتؤثر بدرجة أكبر على طلبات التمويل و الحصول على الائتمان، مما يؤدي الى اختلال في حجم و طرق الحصول على الخدمات المالية. كذلك يؤدي نقص الشفافية بشأن القروض غير العاملة إلى إضعاف الثقة في القطاع المالي بحيث ان التأثير المالي للديون المتعثرة قد يتفاقم في الحالات القصوى إلى أزمة تتعلق بالقطاع المصرفي ككل، مما يسفر عن ركود حاد وطويل الأمد، مما يحول دون تداول رأس المال في البنوك ويمنع البنوك من استثمار أموالها سواء مع العملاء المتعثرين أو في مشاريع أخرى. هذا الوضع يتسبب في تدني الأداء المالي والروح المعنوية للعاملين، مما قد يؤدي إلى عدم استقرار البيئة الداخلية للبنك. و بالتالي فإن الديون المتعثرة تؤدي إلى إعاقه أعمال البنك وتقليص فرص النمو و التطوير، مما يستلزم استخدام حلول مختلفة للحفاظ على الاستمرارية.

IV. نظام معالجة الديون المتعثرة:

إن معالجة أوضاع العملاء المتعثرين دون اللجوء الى القضاء لتحصيل الديون وإعلان الإفلاس وتصفية الأعمال، يشكل أحد الخيارات المتاحة للمدين ودائنيه للوصول الى اتفاقات جديدة تسمح بتعديل خصائص الديون وشروطها وتجزئ للمدين متابعة أعماله بعد التأكد من وجود حالة الإعسار و من بينها:

1. خيارات الترتيب:

ازدادت أهمية تسوية النزاعات المصرفية خارج إطار المحاكم بازدياد الوعي بأهمية ربح عامل الوقت الذي يكلف البنك خسارة الى جانب تكاليف الولوج للمحاكم، فبالرغم من التطورات التي مست هذا الجانب من تحديث وعصرنة لقطاع القضاء الى أنه يعتبر الى حد الساعة ابطأ طريقة في تسوية النزاعات المصرفية بسبب تعقيدات الإجراءات، مما يتوجب الأخذ بخيارات الترتيب في تسوية وضعية العملاء اتجاه البنك و البحث عن طرق مغايرة للحلول القضائية، و منها:



- إعادة جدولة الدين بما يتماشى مع مقدرة العميل على الوفاء بسداد المديونية القائمة عليه وفوائدها بآجال ميسره، تمكنه الخروج من الوضع الذي وصل اليه وهو ما يسمى بتعديم الدين لتجنب الإفلاس و التصفية.
- تقديم نصائح و ارشادات في التسيير المالي و الاداري للعميل ،خاصة اذا ما كانت أسباب الإعسار متعلقة بمشاكل عرضية ولا دخل لإرادة العميل بحصولها كالأسباب الاقتصادية و الجيو سياسية و القانونية المذكورة انفا.
- يمكن للبنك في حالات استثنائية يقول فيها سبب التعثر الى خطأ في تقديرات البنك لمواعيد التسديد أو جانب اخر من العقد ، أن يتكفل بعملية مرافقة العميل في مراحل تعبئة الدين بالطرق التي تخدم الطرفين و تيسر تسوية و معالجة التعثر في بدايته للمحافظة على انتاجية الدين و كسب ثقة العميل و تجنب الأعباء الناتجة عن ضياع الوقت و الفرص و المردودية .

2. خيار التحكيم:

يعتبر اللجوء لخيار التحكيم المصرفي إجراء بديل للتقاضي وهو بذلك يختلف عن مفهوم القضاء بكونه اتفاقي و يقوم أساسا على مبدأ اتفاق الأفراد ابتداء من توقيع العقد أو عند نشوء النزاع وصولا للتسوية الودية ، إلا أن هناك ماخذ على التحكيم المصرفي تبرر رفض البنوك اللجوء للتحكيم من بينها ارتفاع نسبة المخاطر القانونية التي تعتبر عبئ يضاف الى المخاطر التشغيلية في البنوك ، و هناك عدة دراسات و بحوث قدمت في هذا المجال بهدف البحث عن قواعد و اعداد شروط تحكيم تحفف (ان لم تكن تلغي) من مخاطر ماخذ البنوك على التحكيم، و تضفي مرونة و سرعة و فعالية أكبر في حل النزاعات المصرفية دون اللجوء الى المحاكم ،الى جانب السرية في تسوية النزاع وهو الأمر الذي يخدم الدائن و يجنبه العديد من المشاكل التي قد تنتج عن معرفة وضعه المالي و القانوني .

V. متطلبات تفعيل نظام الإنذار في البنك ضد خطر التعثر:

تختلف السياسة الائتمانية من بنك لآخر لعدة اعتبارات ، إلا أنها تتوافق في إعتبار خطر التعثر من بين أهم تحدياتها المتجددة ، و الملاحظ في الاونة الأخيرة ازدياد الإهتمام بعصرنة نماذج التشغيل المصرفي و تطوير الخطط بما يضمن حجز الأدوار الريادية و تحقيق الكفاءة و ضمان الحد الأدنى من متطلبات تفعيل الأنظمة التشغيلية للبنوك، خاصة في ظل النمو الهائل للبيانات و التحديات التي استقدمتها التكنولوجيا للمجال المصرفي من مخاطر تشغيلية و تنظيمية و أخرى قانونية و فيمايلي أهم المعايير الواجب الإلتزام بها وهي:

1. متطلبات إحترازية Precautionary Requirements

لقد خطت الأنظمة المصرفية خطوات هامة في مجال عصرنة نموذج العمل المقاوم للمخاطر التشغيلية و جعل العوامل التنظيمية أكثر مرونة و فعالية في التكيف مع البيئة الاقتصادية (عزوز، 2009)، إلا أنها دائما ما تصطدم بعدم كفاية النظم التشغيلية الناتجة عن تشعب العمليات و عدم توحيد لمصادر المعلومات و طرق تنفيذ القرارات بسبب تصادم الأفكار و اختلاف الرؤية و عدم اليقين نتيجة قصور في الدراسة القبلية وحتى أثناء و بعد العمليات المتعلقة بمنح



القروض، مما يتسبب في حدوث الأزمة و ضياع الفرص في المحافظة على انتاجية الديون، وعليه لابد من اتخاذ جملة من التدابير ومن أهمها:

- الإمتثال للقواعد الاحترازية و تبني نماذج العمل التي تدعم تقوية المركز التنافسي بدون المخاطرة .
- دعم القرارات الائتمانية بدراسات استشرافية و عدم الاكتفاء بتحليل المؤشرات المالية.
- تنظيم دورات تدريبية مختصة في مجال اتخاذ القرار و التحليل المالي و تحليل سلوك المدين.
- القيام بتقويم دقيق، دوري و متجدد عن نوعية الضمانات المقدمة لضمان تغطية الخطر عند حصوله.
- اعتماد مرجع عملي و علمي من و متكامل و واضح يمثل نموذج عمل متفق عليه من جميع الفاعلين و أصحاب القرار في إدارة الإئتمان .
- تطوير الأدوات التحليلية الائتمانية بما يمنح الإدارة القوة في إتخاذ القرار و عدم التخوف و بالتالي إستغلال الفرص الداعمة لإنتاجية الديون و تجنب المشكوك فيها.

2. متطلبات تنظيمية Regulatory Requirements :

إن مسايرة المستجدات و التطورات الحاصلة في المجال المصرفي يستوجب توفير متطلبات العمل في البيئة التي تتسم بالديناميكية و التغيير المستمر ، مما يجعل من الطرق التقليدية في نماذج عمل البنوك ،أكبر المخاطر التي قد تعرضه لحدوث الأزمات نتيجة التخلف عن اعتماد التكنولوجيا و الذكاء الإصطناعي و ما يقدمه من مزايا من سرعة و دقة في التنفيذ و جودة في المنتج المصرفي ،و عليه فإن أي تأخر في مسايرة العصر و متطلباته الداعمة للمنافسة و الاستمرارية و ريادة العمل المصرفي ،تعتبر مؤشرا و انذارا قويا لحدوث الأزمات و على رأس مسبباتها تلك المتعلقة بادارة الديون و منح الإئتمان لما تمثله من أهمية ، ومن بين أهم المتطلبات التنظيمية ما يلي:

- وجوب توافق العمل المصرفي و المعايير والتوجيهات الصادرة عن اللجان المختصة (المصرفية، 2012)
- التقييم المستمر و تطوير اللوائح التنظيمية و القانونية بما يخدم مرونة تطبيقها و تنفيذها.
- حوكمة ادارة الإئتمان و رفع مستويات الشفافية و الإفصاح و المساءلة باعتماد قوانين رادعة .
- دعم متطلبات الأمن السيبراني و توحيد الجهود و المبادرات الهادفة لحماية أموال البنك و العملاء من الجرائم الإلكترونية.
- تبني أفضل الممارسات في استخدام التكنولوجيا المالية التي تسهم في الحد من التلاعب بالبيانات و تقدم أكبر قدر من المعلومات و تسرع من عملية اتخاذ القرارات بنسبة عالية من السداد و توفر الفرص في رفع انتاجية الديون وخفض تكلفة التسيير عن طريق ربح عامل الزمن.
- التركيز على تأهيل الكوادر البشرية و دعمها بالمهارات التقنية و الإحصائية في مجال تسيير و إدارة و معالجة مخاطر الائتمان و تسهيل عملية تبادل المعلومات بين الفئات ذات العلاقة الإنعكاسية.

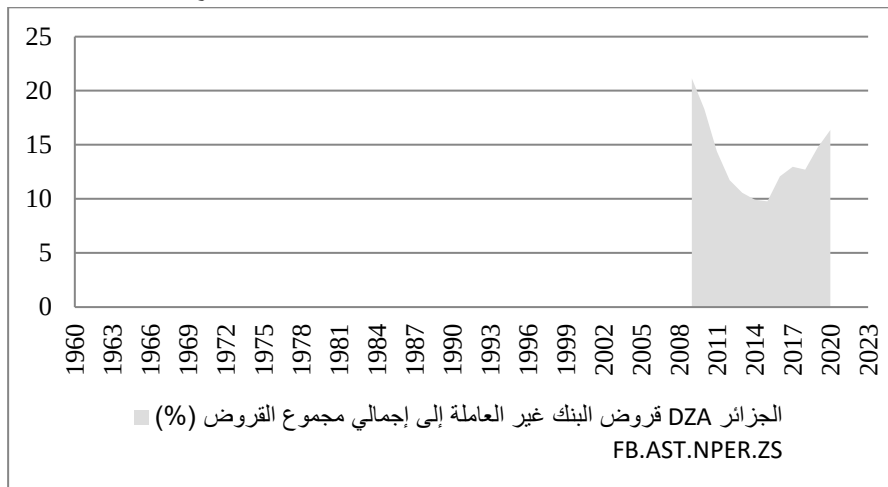


VI. دراسة حالة الجزائر:

في ظل المعطيات العالمية للأزمات المالية التي برزت لأسباب متعددة، كان آخرها جائحة كوفيد و الحرب على أوكرانيا و غزة، يظهر الإستنفار المحتوم للأنظمة المالية عامة والبنوك خاصة في مواجهة تهديدات المخاطر المتشعبة لتبعات الممارسات السياسية أو الاستراتيجية، و النظام المالي الجزائري ليس بمنفى عن هذه التحديات فهو اليوم يواجه أكبر موجة من عمليات التطهير المالي و على رأسها تسوية الديون المتعثرة (القروض غير العاملة⁽³⁾)، بحيث بلغت نسبتها 16,4 الى غاية 2020 (البنك الدولي)، أي حوالي 90 مليار دولار، والتي تمثل 21٪ من مجمل القروض التي منحت في العقدين الأخيرين .

فبالرغم من الإصلاحات التي توالى على النظام المالي الى انما تبقى دون المستوى و بعيدة عن الأهداف المرجوة منها، لإعتبارات كثيرة و يعزى ذلك الى أسباب إجتمعت كلها على حتمية تغيير كلي للإستراتيجيات و فصل الممارسات السياسية عن النظام المالي، فعدم تأثر النظام المصرفي الجزائري بالأزمات المالية لا يعكس أبدا تطوره، لان حصانة البنوك بمخصصات كبيرة لمواجهة تعثر القروض يرفع من معدلات الديون غير المنتجة و يجعلها تخسر فرصا عديدة للإستثمار و بالتالي فإن زيادة المخصصات قد تجنب البنك الوقوع في أزمة الى انما تمنعه في ذات الوقت من إستغلال أمثل لموارده، مما يجعل الحلول الاستباقية لمعادلة تجنب تعثر القروض أفضل استراتيجية للوصول لأهداف البنك.

الشكل 01: "معدل قروض البنك غير العاملة الى إجمالي مجموع القروض"



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي

يظهر المنحنى البياني معدل القروض المتعثرة في الجزائر في الفترة (2008-2020)، حيث تظهر الفترة المتناقصة لمعدل القروض المتعثرة من (2008-2014) مفسرة بعملية مسح لغالبية الديون كإجراء داعم لإنعاش ميزانية البنوك العمومية و بعدة أسباب منها الناتجة عن سياسة الحكومة الرامية الى دعم التنمية الإقتصادية، إلا أنه سرعان ما ظهر جليا أن هذه الإجراءات قد ولدت ذهنيات لمقترضين بنيات مبيتة لعدم السداد، مما أعاد منحى معدل القروض المتعثرة



للعودة للإرتفاع مجددا كأحد أهم الأسباب لعدم السداد الى جانب سوء التسيير و الإدارة و بعض الممارسات الغير مدروسة في عمليات منح القروض.

اليات استرجاع القروض المتعثرة:

- يرأسل بنك الجزائر البنوك العامة والخاصة لبدئ عملية تحصيل الديون من الأفراد والشركات عن طريق القضاء
- تحول ملفات القروض الكبيرة الى الإجراءات القانونية للتحقق من استيفاء الديون .
- يمنح البنك هامشا من الوقت لإستيفاء الخطوات الودية مع المدين قبل اللجوء الى القضاء مباشرة التحصيل القسري.

إجراءات التحصيل:

- يُسَلَّم الزبون إشعاراً بتحميله لديونه ويُمنح مهلة لسدادها مع تغريم التأخير .
- في حال عدم الإستجابة، يُرسل إشعار ثانٍ مما يؤدي إلى تحويل الملف إلى القضاء.
- تعقب عدم السداد بإجراءات قضائية تشمل تحرير محاضر و حجز ممتلكات.

وقائع وتحديات:

- تحصيل الديون يعتمد على النية السياسية و مسؤولية نزاهة القضاء
 - تبقى القروض الكبيرة متأثرة بعوامل خارجة عن الجانب القانوني
 - المصدقية والشفافية هي تحديات متجددة تواجه البنوك والسلطات القضائية.
- و فيمالي حصر لأهم المؤشرات المعتمدة لنظام الإنذار المبكر في بعض الدول و مقارنتها بتلك المعتمدة في بنك الجزائر من خلال الإحصائيات النقدية والمالية و الإقتصادية للبنوك المركزية :



جدول 01: " المتغيرات المعتمدة في مؤشرات الإنذار المبكر لبنك الجزائر مقارنة مع دول عربية أخرى "

البنك	المتغيرات
بنك الجزائر	• الوضعية النقدية ومكوناتها، • القروض الموجهة للاقتصاد • الودائع • الوضعية الشهرية للسيولة المصرفية • معدلات عمليات بنك الجزائر، • معدلات سوق ما بين المصارف، • أسعار الأوراق المالية الحكومية • معدلات إعادة الخصم لبنك الجزائر. • مؤشرات الدين الخارجي • مؤشر احتياطي الصرف الرسمية • مؤشر سعر الصرف • مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم • مؤشر نمو الناتج الإجمالي المحلي
مؤسسة النقد العربي السعودي	• التضخم • الإقراض المباشر والاستثمار • الإلتزامات متأخرة السداد • كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي • عجز الحساب الجاري • الدين الخارجي • أسعار الفائدة والصرف • مستوى أسعار الفائدة الحقيقية • كفاية رأس المال • نمو ال • الائتمان • جودة الأصول • تركيز الائتمان المصرفي • نسبة القروض الى الودائع • الحساسية لمخاطر السوق



• نمو الناتج المحلي الإجمالي • عرض النقد الواسع • معدل الائتمان للناتج المحلي الإجمالي • عجز/فائض الموازنة العامة • معدل التضخم • الدين الداخلي و الخارجي • أسعار الصرف • أداء سوق الأوراق المالية	البنك المركزي العراقي
• • الوضعيات الشهرية للبنوك المحلية والغير مقيمة • إحصائيات مؤسسات الإيجار المالي • إحصائيات القطاع النقدي • تطور القروض • عمليات السياسة النقدية • عمليات الخزينة • نسب الفائدة (الرئيسية /الادخار) • معدل نسبة الفائدة للسوق النقدية • حجم و عدد المعاملات • نظام تحويل المبالغ الضخمة • إحصائيات سوق الصرف الأجنبي • مؤشرات المدفوعات الخارجية • وضعية الدين الخارجي • إجمالي الناتج المحلي • إجمالي الدين	البنك المركزي التونسي
• القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها • المسح النقدي(عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه) • أصول وخصوم المصارف التجارية • القروض والتسهيلات الائتمانية حسب الأنشطة الاقتصادية • التسهيلات الائتمانية (النقدية وغير النقدية) حسب القطاعات الاقتصادية • مقاصة الصكوك • الإحتياطي النقدي الإلزامي للمصارف التجارية • نسبة الإحتياطي الإلزامي [النقدي] على الخصوم المودعة في المصارف. • نسبة السيولة القانونية إلى الخصوم المودعة.	البنك المركزي الليبي



• نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الخصوم المودعة. • نسبة التسهيلات الائتمانية للعميل الواحد إلى حقوق الملكية (رأس المال والاحتياطيات) • ربط قيمة التسهيلات بنوع وقيمة الضمانات المقدمة • ربط نوع التسهيل الممنوح إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة أو إلى إجمالي الأصول . • نسبة التأمينات النقدية على الإعتمادات وخطابات الضمان. • نسبة كفاية رأس المال .	
---	--

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات منشورة على مواقع البنوك المركزية

من خلال الجدول يتضح جليا أن المؤشرات المكونة من متغيرات تضم على اختلافها محددات النظام النقدي و المالي و الإقتصادي تعتبر مجتمعة في نموذج موحد بمثابة نظام إنذار استباقي لأي خلل يحدث في أحد العناصر المكونة للإقتصاد الكلي أو الجزئي على المستوى المحلي أو العالمي، و بالتالي فإن إهمال أي إشارة حمراء في أحد المتغيرات من شأنه تأخير إتخاذ الإجراءات الاستباقية للحلول دون انتقال العدوى و تطويق الأزمة و ضمان الإستقرار المالي، و عليه فإن التحليل الدوري و المستمر لمتغيرات الإقتصاد دون إهمال أي جانب سيوفر قاعدة بيانات مهمة لدعم إتخاذ القرارات الاستباقية في عمليات منح القروض و توجيهها بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للبنوك و الاقتصاد عامة.

الخاتمة:

يعتبر تعزيز الجدار المناعي للبنك ضد خطر التعثر، من بين أهم العوامل المساهمة في رفع مؤشر الثقة و دعم المركز التنافسي و حجز موقع الصدارة في العمل المصرفي، بالإضافة الى أهميته الكبيرة في تحقيق الإستقرار للنظام المصرفي والنظام المالي ككل و عليه تبرز أهمية تفعيل أجهزة الإنذار و وجوب العمل بمؤشرات و تحقيق متطلباته لجعل الجهاز البنكي في حالة تأهب، مما يدعم بشكل قوي وجوب تطوير مؤشرات التعثر و جعلها أكثر ديناميكية و مرونة و أكثر قابلية للتحديث و مواكبة تحديات الأنظمة التشغيلية، الأمر الذي يتطلب تخصيص أكبر قدر من الاهتمام بتطوير الأنظمة التشغيلية لإدارة الائتمان و توحيد الجهود بهدف تحقيق رؤية استشرافية لمستقبل النظام المصرفي في ظل المنافسة القوية و التحديات المتجددة. ففي الوقت الراهن، تتولد العديد من التحديات من أجل تحسين أنظمة الإنذار المبكر، بحيث تتجسد في تحديد منهجيات مناسبة لتقدير الجوانب النوعية لنشاط المصارف (جودة الإدارة، الرقابة الداخلية، ثقافة الائتمان) الى جانب توفير الشفافية في المؤشرات المعبرة عن التعثر. وفي الأخير توصي الدراسة بمايلي:

- ضرورة دعم الأبحاث و الدراسات التي تعنى بتجميع المؤشرات ذات العلاقة و تطويرها بطريقة تأخذ بالإعتبار جميع الأسباب و المتغيرات المؤدية لحدوث التعثر .
- دراسة إمكانية توحيد نماذج نظام الإنذار المبكر وفق أفضل الممارسات الدولية للعمل المصرفي.



- تحديد إطار واضح يضم متطلبات تحقيق فعالية جهاز الإنذار المبكر في التصدي لأي ممارسات تعرض البنك لخسائر و ضياع الفرص.
- دعم السياسة الائتمانية بلوائح تنظيمية و قانونية قوية و ملزمة .
- ابتكار نموذج عمل متكامل لجهاز مزدوج يضم مؤشرات الإنذار المحلية و العالمية و يمثل البوصلة لخرطة التدابير الوقائية.

أفاق البحث:

يمكن توسعة فكرة البحث من خلال عمل الباحثين المختصين في النمذجة المالية لإبتكار نموذج مطوّر لهذه الدراسة ليشمل أكبر عدد من المؤشرات المالية والإقتصادية لأسباب تعثر القروض البنكية، بحيث تكون قابلة للتطبيق في بيئة الدول التي تعاني أنظمتها المصرفية من تبعات تأثير القروض المتعثرة على النظام المالي والاقتصادي و تحديد مؤشرات تجمع عناصر الإقتصاد الجزئي و الكلي، المحلي والعالمي في نموذج موحد ، يمكن من إعطاء فحص دقيق لصحة القطاع البنكي بوجه خاص و النظام المالي بشكل عام.

قائمة المراجع:

- رامي يوسف عبید (2012) : " تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية –التنبأ بالأزمات المالية " صندوق النقد العربي ،أبوظبي .
- اللجنة العربية للرقابة المصرفية (2012): " الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية" سبتمبر 2012.
- مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية (2023)، دراسات تطوير القطاع المالي، صندوق النقد العربي 2023.
- الحضيبي محسن احمد (1997): الديون المتعثرة-الظاهرة- الأسباب- العلاج، ابتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبد المطلب عبد الحميد (2009): الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- علي بن عزوز : "مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي نظام حماية الودائع والحوكمة، ملتقى علمي دولي حول الإصلاح المصرفي بالجزائر ؟، واقع وافاق ،جامعة ورقلة.
- ناجي بلخير (2023)، محاضرة عبر الزووم تحت عنوان : اليات معالجة الديون المتعثرة في البنوك الاسلامية - منصة نادي الإقتصاد الاسلامي - يوم 23 ماي 2023.
- أحمد كنعان (2021): دورة عبر الزووم تحت عنوان "ادارة ومعالجة الديون المتعثرة باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر" يوم 5-7 جويلية 2021. تحت اشراف إتحاد المصارف العربية.
- عبد الناصر نعمان، مداخللة حول الديون المتعثرة، مقال متوفر للتحميل من الرابط:



<https://www.arabruleoflaw.org/files/pdf2009/ACRLI-MENACLSSpeechNoamaYemen-ThematicWorkshopAr.pdf>

- Nga Phan Thi Hang (2023): Policy recommendations for controlling credit risks in commercial banks after the Covid-19 pandemic in Vietnam" , Cogent Economics & Finance.
- Jan Babecký, Tomáš Havránek and al. (2012): Working Paper Series No 1485/ October 2012 , Banking, Debt, And Currency Crises Early Warning Indicators For Developed Countries , NO 1485 / OCTOBER 2012
- <http://www.amf.org.ae>
- <https://www.alaraby.co.uk/economy>
- <https://www.al-binaa.com/archives/325109>
- <https://iamaeg.net/ar/international-arbitration-center/dispute>
- <https://www.simah.com/ar/personal/blog/Pages>
- <https://abdelnassernoaman.blogspot.com/>

الهوامش:

- ¹ . الديون المعدومة :هي تلك الديون التي أصبح من المستحيل على المدينين سدادها ، غالبا ما تلجأ البنوك الى اعدام الديون عندما تكون تكلفة استرداد الدين أكبر من الدين نفسه و بالتالي يتم تحويل تلك الديون الى قائمة الخسائر .
- ² . اختبار الإجهاد (Stress Tests .) هو عملية تستخدمها البنوك لتقييم قدرتها على تحمل الظروف الاقتصادية السلبية. ينطوي على إخضاع الميزانية العمومية للبنك لسيناريوهات مختلفة من التوتر المالي، مثل الركود أو الركود في السوق المفاجئ أو أزمة السيولة. عادةً ما تقاس اختبارات الإجهاد كفاية رأس المال للبنك والسيولة ومخاطر الائتمان
- ³ . القروض المصرفية غير العاملة إلى إجمالي مجموع القروض :هي قيمة القروض غير العاملة مقسومة على إجمالي قيمة حافظة القروض (بما في ذلك القروض غير العاملة قبل خصم مخصصات تغطية خسائر القروض المحددة). ويجب أن يكون مبلغ القروض المسجل على أنه غير عامل هو إجمالي قيمة القرض المسجل في الميزانية العمومية، وليس فقط المبلغ المتأخر سداؤه. المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير عن الاستقرار المالي في العالم.